مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 671-682

الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على المجتمع العراقي للمدة(1929-1933)

م.د. إياد جاسم محمد أحمد
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية الكرخ الاولى / الاشراف التربوي
اختصاص التاريخ الحديث
Ayadj9033@gmail.com
07816092008

مستخلص البحث:
يتناول هذا البحث بالدراسة التحليلية التداعيات العميقة للأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (1929-1933)، المعروفة بـ "الكساد الكبير"، على المجتمع العراقي في فترة بالغة الحساسية من تاريخه الحديث، وهي السنوات التي أعقبت استقلال الدولة العراقية مباشرةً وانضمامها إلى عصبة الأمم، ويُسلط الضوء على كيفية انتقال صدمة الأزمة، التي نشأت في مراكز الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، إلى اقتصاد هشّ يعتمد بشكل شبه أحادي على تصدير محصول واحد هو التمور، إضافة إلى بدايات متواضعة لتصدير النفط، ويحلل الآليات التي انتقلت عبرها تلك الصدمة، مبرزاً الدور المركزي لانهيار أسعار التمور في الأسواق العالمية، وخاصة في السوق الهندية الرئيسية، وما رافق ذلك من انكماش حاد في الطلب وفرض قيود جمركية حمائية، الأمر الذي أدى إلى شل الحركة التجارية وتدهور الإيرادات الوطنية، كما يتتبع البحث انعكاسات الأزمة على القطاع الناشئ للنفط وعلى الاستقرار النقدي المرتبط بالروبية الهندية، وما خلّفه ذلك من اضطرابات في المعاملات التجارية الداخلية وقدرة الحكومة على الإنفاق على مشاريع البنى التحتية، وينتقل البحث لتحليل التداعيات الاجتماعية المتمثلة في تدهور مستويات المعيشة للفلاحين والعمال، واتساع رقعة الفقر، وإعادة تشكيل الخريطة الطبقية، مع تقييم استجابة مؤسسات الدولة العراقية الفتية ومحاولاتها للتخفيف من حدة الآثار في ظل إمكانيات محدودة وقيود خارجية، ومن خلال الربط بين العوامل العالمية والديناميكيات المحلية، يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية متكاملة لكيفية تفاعل الاقتصاد والمجتمع العراقي مع واحدة من أكبر الهزات الاقتصادية في القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الكساد الكبير، الاقتصاد العراقي، السياسة الاقتصادية، المجتمع العراقي، التمور.

المقدمة:
تحظى دراسة التحولات الاقتصادية الكبرى وتأثيراتها المجتمعية العميقة بأهمية بالغة في فهم مسار الأمم، وتعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 1929، والمعروفة باسم "الكساد الكبير"، واحدة من أقسى تلك التحولات التي هزت أركان النظام الرأسمالي العالمي بأسره، لم تكن تلك الأزمة مجرد تراجع عابر في مؤشرات الأسواق المالية، بل كانت إعصاراً اقتصادياً واجتماعياً مدمراً تجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لينتشر كموجة صادمة عصفت باقتصاد الدول الصناعية والدول الزراعية على حد سواء، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو درجة تطورها، وفي هذا الإطار، يأتي هذا البحث ليتقصى انعكاسات تلك الأزمة العالمية على المجتمع العراقي خلال السنوات الحرجة الممتدة من 1929 إلى 1933، وهي فترة بالغة الحساسية في تاريخ العراق المعاصر، إذ كانت البلاد تخوض غمار تأسيس دولة وطنية مستقلة بعد انتظامها في عضوية عصبة الأمم في 3 تشرين الأول عام 1932، وقد ارتبط الاقتصاد العراقي آنذاك، شأنه شأن العديد من اقتصادات الدول النامية، بالاقتصاد العالمي ارتباطاً عضوياً من خلال اعتماده شبه الأحادي على تصدير محصول واحد هو التمور، إلى جانب بدايات تصدير النفط، مما جعله عرضة لتقلبات السوق الدولية بشكل مباشر وحاد.

لقد مثلت تلك الفترة اختباراً حقيقياً لهياكل الدولة العراقية الفتية ولمتانة نسيجها الاجتماعي، إذ أدى الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية إلى انكماش حاد في المداخيل الوطنية وفي مداخيل الفلاحين، كما ترافق ذلك مع انخفاض في قيمة الروبية الهندية التي كان يرتبط بها الدينار العراقي، مما تسبب في اضطرابات مالية ونقدية داخلية، ولم تقتصر التأثيرات على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتطال البنى الاجتماعية والسياسية، حيث ساهمت الضغوط الاقتصادية في تغيير أنماط المعيشة وزيادة حدة الفقر، وأثرت على قدرة الحكومة على توفير الخدمات واستكمال مشاريع البنى التحتية التي كانت قيد الإنشاء، ومن خلال تتبع الآليات التي انتقلت عبرها صدمة الكساد الكبير من مراكزها العالمية إلى أقصى نقاط العالم، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة الاستجابة المحلية لتلك الصدمة الخارجية، وكيفية تفاعل مكونات المجتمع العراقي من حكومة وتجار وفلاحين وسكان حضر مع التحديات غير المسبوقة التي فرضتها الأزمة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، أهمها ندرة الأبحاث التاريخية المتخصصة التي تناولت تلك الفترة الحرجة بتفصيل عميق، مما يسد ثغرة في المكتبة التاريخية العراقية، كما تكمُن الأهمية في الطبيعة العالمية للأزمة التي تُعد نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي المعاصر، ودراسة انعكاساتها على بلد نامٍ حديث العهد بالاستقلال كالعراق تقدم نموذجاً تطبيقياً لفهم آليات انتقال الأزمات الاقتصادية وطبيعة التأثير على المجتمعات الهامشية في النظام الاقتصادي العالمي آنذاك، بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة فهماً أعمق للجذور التاريخية لبعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها العراق، مما يُثري الفهم العلمي لتطور البنى الاقتصادية العراقية وعلاقتها بالخارج.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها تحليل القنوات والآليات الرئيسية التي انتقلت عبرها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الواقع العراقي، كما تسعى إلى رصد وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك الأزمة على مختلف جوانب المجتمع العراقي، سواء على الصعيد الاقتصادي من خلال قطاعي الزراعة والتجارة، أو على الصعيد الاجتماعي من حيث مستويات المعيشة وتوزيع الثروة والحراك الاجتماعي، كما تهدف الدراسة إلى تقييم استجابة الحكومة العراقية والمؤسسات الناشئة آنذاك لتلك التحديات، ومدى نجاح سياساتها في التخفيف من حدة الآثار.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة المركزية للدراسة في الغموض النسبي الذي يحيط بالتداعيات الحقيقية والمباشرة لأزمة الكساد الكبير على البنية الاقتصادية والنسيج الاجتماعي في العراق خلال فترة تأسيس الدولة، رغم الإشارات العامة إلى حدوث ركود، فهناك حاجة لفهم كمّي وكيفيّ لطبيعة تلك الانعكاسات، وكيف تفاعلت البنى الداخلية الهشة أصلاً مع صدمة خارجية بذلك الحجم، وما إذا كانت تلك الأزمة قد شكلت منعطفاً حاسماً في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة العراقية الفتية.

السؤال الرئيسي:

كيف انعكست الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد الكبير) للمدة 1929-1933 على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وما هي الاستجابات التي تمت لمواجهة تلك التداعيات؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي القنوات والآليات المحددة التي انتقلت من خلالها صدمة الأزمة العالمية إلى الاقتصاد العراقي، ولا سيما عبر قطاعي الزراعة والتجارة الخارجية؟
2. ما هي الآثار الكمية والنوعية المباشرة للأزمة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في العراق، مثل أسعار المحاصيل الزراعية، وحجم الصادرات والواردات، والإيرادات الحكومية؟

3. كيف تأثرت البنى الاجتماعية بتلك الأزمة، وهل أدت إلى تغييرات في توزيع الثروة أو أنماط الاستهلاك؟
4. ما هي طبيعة السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية والمؤسسات ذات العلاقة للتخفيف من حدة الأزمة، وما هو مدى فعاليتها؟

منهج البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يتناول حدثاً تاريخياً، فيقتضي هذا المنهج تتبع الأحداث والظواهر من خلال المصادر الأولية والثانوية، ونقدها، وتحليلها، وتفسيرها، ثم تركيبها في إطار مترابط، كما ستُدعم الدراسة باستخدام المنهج الاقتصادي التحليلي لفهم الآليات الاقتصادية المحضة، مثل قانون العرض والطلب وآليات السوق الدولية، كما سيعتمد على مصادر ثانوية موثوقة كالكتب الأكاديمية والدراسات المحكمة التي تناولت التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعراق لتوفير الإطار النظري والسياق التاريخي.

المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933): الجذور والسياق العالمي

يُعدّ فهم العمق التاريخي والهيكلي للأزمة الاقتصادية العالمية في فترة الكساد الكبير[1] مدخلاً أساسياً لإدراك حجم الصدمة التي تلقتها الاقتصادات العربية كالاقتصاد العراقي، فقد كانت تلك الأزمة نتاجاً تراكمياً لاختلالات بنيوية عميقة في النظام الرأسمالي العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى[2]، والذي قام على أساس هشّ حاول فيه المنتصرون إعادة بناء النظام النقدي والمالي الدولي دون معالجة جذرية للأسباب التي أدت إلى الانهيار، لقد مثّلت معاهدات السلام، وخاصة معاهدة فرساي[3]، عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأوروبي، إذ فرضت تعويضات باهظة على ألمانيا التي خرجت من الحرب منهكة، مما أفقدها القدرة على الاستيراد من جاراتها وأدى إلى شلّ دائرة التبادل التجاري في أوروبا، وهو ما انعكس بدوره على الطلب على المواد الأولية من المستعمرات والدول التابعة، وفي المقابل، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت من الحرب كدائن رئيسي للعالم ودولة صناعية كبرى، فترة ازدهار استثماري طيلة عشرينيات القرن الماضي، لكن ذلك الازدهار كان قائماً على أساس مضاربة هش، إذ تحولت البورصة إلى فقاعة مالية مغذية بالائتمان السهل وتوقعات لا حدود لها للربح، متجاهلة المؤشرات التحذيرية مثل ركود الإنتاج الزراعي واتساع الفجوة بين الأجور والأرباح، ولم يكن انهيار سوق الأسهم في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 1929[4]، بمثابة السبب الجذري للأزمة، بل كان الشرارة التي فجرت الأوضاع الهشة سلفاً، فقد أدى الذعر الذي أعقب الانهيار إلى سحب الاستثمارات الأمريكية قصيرة الأجل من أوروبا، وخاصة من ألمانيا والنمسا، مما دفع تلك الدول إلى الإعلان عن عجزها عن سداد الديون والتعويضات، وأدى بدوره إلى انهيار مصرف "كريديت أنشتالت" في فيينا عام 1931[5]، الذي كانت تداعياته أشبه بموجة تسونامي اجتاحت النظام المصرفي الأوروبي برمته، وهنا، بدأت الحلقة المفرغة للكساد تتفاقم، فبسبب انهيار القوة الشرائية وتراجع الثقة، انخفض الطلب على السلع الصناعية، مما دفع بالمصانع إلى تخفيض الإنتاج وتسريح العمال، وهو ما أدى إلى مزيد من انخفاض الاستهلاك، فازدادت البطالة لتصل إلى مستويات قياسية في الدول الصناعية، حيث قُدّرت بأكثر من 25% في الولايات المتحدة وأعلى من ذلك في ألمانيا، ولمواجهة تلك الكارثة المحلية، لجأت الدول إلى سياسات انكماشية وحمائية كان لها أثر عكسي على الصعيد العالمي، فمثلاً، سنّ الكونغرس الأمريكي "قانون سموت-هاولي" الجمركي في عام 1930، الذي رفع الرسوم على آلاف السلع المستوردة بنسب هائلة، فردت الدول الأخرى بإجراءات مماثلة، مما أدى إلى حرب تجارية عالمية خاسرة انخفضت على إثرها التجارة الدولية بأكثر من 60% بين عامي 1929 و1932، وتحولت شبكة التبادل التجاري العالمي إلى جزر منعزلة اقتصادياً[6]، ولم تقتصر تأثيرات ذلك الانهيار على الدول الصناعية، بل امتدت بقسوة إلى دول العالم

الأخرى التي كانت تعتمد على تصدير المواد الأولية، فانهيار الطلب الصناعي والأسواق الاستهلاكية في أوروبا وأمريكا تسبب في كارثة للدول المنتجة للمواد الخام، إذ شهدت أسعار تلك المواد انهياراً مروعاً في الأسواق العالمية، على سبيل المثال، انخفض سعر القطن، وهو محصول حيوي لدول مثل مصر والهند والبرازيل، بنسبة تجاوزت 60%، بينما انخفض سعر القمح بنسبة 70%، وكذلك حال السكر والمطاط والنحاس، وقد أدى ذلك الانهيار في الأسعار إلى تدمير القيمة التبادلية لصادرات تلك الدول، بينما ظلت أسعار السلع المصنعة التي تستوردها منها مرتفعة نسبياً، مما خلق أزمة في موازين المدفوعات وأفقدها القدرة على الاستيراد والاستثمار[7]، وكانت النتيجة تفاقم الديون الخارجية وانهيار البرامج التنموية، بل وحدوث مجاعات في بعض المناطق كما حصل في شمال شرق البرازيل، ذلك السياق العالمي المأزوم هو الإطار الذي يجب أن تُفهم فيه الحالة العراقية، فالدول التي كانت تشكل الأسواق التقليدية لصادرات العراق، مثل الهند وبريطانيا، كانت هي نفسها غارقة في أزماتها الداخلية، مما دفعها إلى تقليل الواردات ورفع الحواجز الجمركية لحماية منتجيها المحليين، وهو ما أغلق الأبواب أمام محصول التمور العراقي الذي كان يعتمد عليه بشكل شبه كلي في تحقيق الدخل الوطني والعائلي[8]، وجعل العراق، شأنه شأن دول العالم التابعة، ضحية لسياسات لم يكن له أي دور في صنعها، لكنه دفع ثمنها الباهظ، مما يسلط الضوء على مدى هشاشة الاقتصادات الأحادية القائمة على منتج أساسي واحد في نظام اقتصادي عالمي غير مستقر.

المبحث الثاني: القنوات الرئيسية لانتقال الأزمة وآثارها المباشرة على الاقتصاد العراقي

لقد مثّلت عملية انتقال الصدمة الاقتصادية العالمية إلى جسم الاقتصاد العراقي الناشئ ظاهرة معقدة تجلت من خلال قنوات متشابكة، كان أبرزها وأكثرها مباشرة ذلك الارتباط العضوي بالسوق الدولية عبر قطاع التصدير، والذي يمكن تلمّس آثاره من خلال التتبع الدقيق لمسار محصول التمور الذي كان يشكل عصب الاقتصاد العراقي ومصدر الدخل القومي الأساسي، حيث شهدت أسعاره انهياراً كارثياً في الأسواق العالمية وخاصة في الهند التي كانت تمثل السوق الرئيسية لذلك المحصول، فبينما كان سعر طن التمر البصري الجيد في السوق الهندية يتراوح بين 75 إلى 80 روبية[9] في عام 1928، بدأ يهوي إلى ما بين 25 إلى 30 روبية في عام 1932، أي بنسبة انخفاض تجاوزت 60%، وهو ما يعني عملياً أن كمية التمر التي كان الفلاح أو التاجر يحتاج لبيعها لسداد ديونه أو شراء مستلزمات المعيشة قد تضاعفت ثلاث مرات، بينما كانت قيمته الفعلية قد تبخرت[10]، ولم يكن انهيار السعر هو المشكلة الوحيدة، بل ترافق معه انكماش حاد في حجم الطلب، إذ أن الهند، التي كانت بدورها تعاني من تبعات الكساد العالمي وتراجع تجارتها مع بريطانيا[11]، فرضت بدورها قيوداً جمركية بهدف حماية اقتصادها المحلي، مما أدى إلى ركود كميات هائلة من التمر في موانئ البصرة دون أن تجد مشترين، وقد سجلت دائرة الجمارك العراقية انخفاضاً فادحاً في حصيلة الرسوم الجمركية من الصادرات، والتي كانت تشكل مصدراً مالياً حيوياً للموازنة العامة للدولة الفتية، ولم يقتصر الأمر على قطاع التمور، فقد امتدت التأثيرات إلى بدايات قطاع النفط، حيث أدى انهيار الطلب العالمي على الطاقة إلى تراجع حاد في أسعار النفط الخام، فانخفض سعر البرميل من حوالي 1.27 دولار في عام 1930 إلى ما دون 0.70 دولار في عام 1932، مما دفع شركة نفط العراق إلى تخفيض أنشطتها الاستكشافية والإنتاجية وتقليص حجم عمالتها، وهو ما كان له أثر مضاعف على الاقتصاد المحلي في مناطق عملياتها مثل كركوك والموصل، حيث تراجعت الأجور وانخفضت فرص العمل للمواطنين[12]، وقد تفاقمت تلك الأوضاع بسبب الأزمة النقدية التي مست الروبية الهندية، وهي العملة التي كان الدينار العراقي مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً بموجب القانون، حيث عانت الروبية من تقلبات حادة انعكست على الاستقرار النقدي الداخلي، مما أثار حالة من الارتباك في المعاملات التجارية وأعاق قدرة التجار على تقدير تكاليف الاستيراد بدقة، فانعكس ذلك سلباً على تدفق السلع الأساسية وأسعارها في الأسواق

المحلية، كما أن انخفاض إيرادات الدولة من الصادرات والجبايات، نتيجة الكساد، قد قيد بشكل كبير قدرة الحكومة على الإنفاق على مشاريع البنى التحتية الضرورية التي كانت قيد الإنشاء، مثل مشاريع الري والسكك، مما أدى إلى توقف العديد منها وتسريح آلاف العمال، وهو ما خلق حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض القوة الشرائية داخل العراق نفسه[13].

أما على صعيد التجارة الداخلية، فقد شهدت المدن التجارية الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل كساداً واضحاً في الأسواق، إذ انعكس انخفاض المداخيل الزراعية لأغلبية السكان في الأرياف على قدرتهم على شراء السلع المصنعة والمستوردة، مما أدى إلى ركود حركة البيع والشراء في الأسواق التقليدية كسوق الشورجة في بغداد[14]، وتراكم البضائع في مخازن التجار دون أن تجد من يقتنيها، فسادت روح من اليأس التجار المحليين، بسبب صعوبة بيع البضائع واستحالة استرداد الديون من الفلاحين الذين يعانون هم أنفسهم، وقد حاول بعض التجار التكيف من خلال اللجوء إلى استيراد سلع رخيصة ذات جودة متدنية لتلبية الطلب المنخفض، لكن ذلك لم يحل المشكلة الهيكلية المتمثلة في انكماش السوق المحلي بأكمله[15]، ولم تكن الاستجابة الحكومية قادرة على مواجهة ذلك التيار الجارف، إذ أن الإجراءات التي اتخذت، مثل محاولة تقديم بعض القروض الصغيرة أو تنظيم بعض المعارض المحلية، بقيت محدودة الأثر ولم تستطع تعويض الآثار العميقة لانسحاب العراق المفاجئ من دورة التجارة العالمية، مما يسلط الضوء على مدى هشاشة الاقتصاد المعتمد على سلة محدودة من الصادرات وعدم وجود قاعدة إنتاجية محلية قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية في أوقات الأزمات، وهو ما جعل المجتمع العراقي بكل فئاته يدفع ثمن الارتباط غير المتوازن بالنظام الاقتصادي العالمي[16].

المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية واستجابة مؤسسات الدولة العراقية

يمثّل تحليل الانعكاسات الاجتماعية واستجابة مؤسسات الدولة العراقية الفتية اختباراً حقيقياً لمدى متانة البنى الاجتماعية وقدرة الأجهزة الحكومية الناشئة على مواجهة العاصفة الاقتصادية العالمية، فقد أحدث الكساد الكبير شرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي العراقي، تجلى بوضوح في تدهور مستويات المعيشة لشرائح واسعة من السكان، ولا سيما الفلاحين الذين شكلوا العمود الفقري للمجتمع حيث كان دخل الفلاح العراقي زهيداً جداً يتراوح بين 10-70 دولار شهرياً[17]، ففي مناطق زراعة التمور في الجنوب، والتي كانت تعاني أصلاً من إرث النظام العقاري الإقطاعي، أدى انهيار أسعار التمور في الأسواق العالمية إلى تحول معظم الفلاحين من منتجين إلى مدينين عاجزين عن سداد التزاماتهم للملاك والتجار[18]، اذ انتشرت ظاهرة السخرة[19] كوسيلة لسداد الديون، إذ اضطر فلاحون كثر إلى العمل في أراضي الملاك دون أجر مقابل إسقاط جزء من ديونهم المتضخمة، ولم تقتصر المعاناة على الريف، بل امتدت إلى المدن حيث فقد العديد من الحرفيين والعمال في قطاعي البناء والتجارة مصادر رزقهم بسبب ركود النشاط الاقتصادي، مما دفع بأعداد متزايدة نحو هوامش المدن بحثاً عن أي مصدر للدخل، وفي مواجهة تلك التحديات الاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة، بدت استجابة الحكومة العراقية، التي كانت لا تزال تخطو خطواتها الأولى بعد إنهاء الانتداب[20]، متواضعة ومحدودة الإمكانيات، فقد حاولت الحكومة التخفيف من حدة الأزمة من خلال إجراءات مثل تأجيل تحصيل بعض الضرائب الزراعية في المناطق الأكثر تضرراً، وإصدار تشريعات تنظيمية لمحاولة استقرار الأسواق، إلا أن تلك الإجراءات اصطدمت بعدة عوائق، أبرزها الشح الحاد في الإيرادات الحكومية نتيجة انهيار صادرات التمور والتراجع الكبير في عوائد النفط، مما حال دون تمويل أي برامج إغاثة أو مشاريع تشغيلية واسعة النطاق، كما أن ارتباط العراق بالسياسة الاقتصادية البريطانية بموجب معاهدة 1930[21]، والتي حافظت على هيمنة الجنيه الإسترليني والروبية الهندية على النظام النقدي، قيد بشكل كبير حرية الحكومة العراقية في تبني سياسات نقدية أو مالية مستقلة لتحفيز

الاقتصاد، وقد تجلى ذلك القيد بشكل واضح في أزمة الدينار العراقي عام 1931، عندما حاولت الحكومة إصدار عملة وطنية مستقلة، لكن الضغوط الاقتصادية والخوف من انهيار قيمتها دفعها للعودة إلى الربط بالروبية الهندية، مما يعني استمرار تبعية العراق للتقلبات الاقتصادية في الخارج[22]. ولعل أحد أبرز التداعيات الاجتماعية العميقة للأزمة كان تسريع عملية التحول في البنية الاجتماعية التقليدية، فبينما أفلس العديد من كبار ملاكي الأراضي والتجار الذين ارتبطت ثرواتهم بتجارة التمور الخارجية، برزت فئة جديدة من الوسطاء والممولين الذين استفادوا من الأزمة بشراء الديون والمحاصيل بأسعار زهيدة، كما أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، إذ تشكلت أحياء عشوائية جديدة على أطراف بغداد والبصرة[23]، وهو ما ضاعف من الضغوط على الخدمات البلدية المحدودة أصلاً، وقد انعكست هذه التحولات على الساحة السياسية، حيث ساهمت الأزمة في تأجيج الاحتجاجات الاجتماعية والمطالبة بإصلاحات اقتصادية، كما ظهرت في احتجاجات الفلاحين في مناطق الفرات الأوسط والمطالبات المتزايدة من قبل النخب الوطنية بمراجعة سياسات الدولة الاقتصادية وضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية، وبالرغم من محدودية الإجراءات الحكومية، فإن الأزمة دفعت بعض المسؤولين العراقيين إلى إدراك مخاطر الاعتماد على محصول واحد، مما حفز لاحقاً مناقشات حول أهمية تطوير الزراعة وتنمية الصناعات المحلية، وإن ظلت تلك المناقشات نظرية إلى حد كبير في ظل استمرار التحديات الهيكلية التي خلفتها الأزمة.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث حول الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على المجتمع العراقي للمدة (1929-1933)، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- خلص البحث إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) لم تكن مجرد حدث عابر في التاريخ الاقتصادي للعراق، بل شكلت صدمة هيكلية كشفت عن مواطن الضعف العميقة في الاقتصاد العراقي الفتي، الذي كان يعتمد اعتماداً شبه أحادي على تصدير محصول التمور، مما جعله شديد التأثر والهشاشة أمام أي تقلبات في الأسواق العالمية.
- أثبتت الدراسة أن قنوات انتقال الصدمة العالمية إلى الداخل العراقي كانت متعددة ومتداخلة، فبالإضافة إلى قناة انهيار صادرات التمور، كانت هناك قناة انكماش تجارة النفط الناشئة، إذ أدى تراجع الطلب العالمي إلى تخفيض شركة النفط لأنشطتها، كما لعبت الأزمة النقدية المرتبطة بالروبية الهندية دوراً محورياً في إثارة الاضطرابات الداخلية وتعطيل حركة التجارة، مما يبرز طبيعة التبعية الشاملة التي ربطت العراق بالمراكز الرأسمالية العالمية آنذاك.
- على الصعيد الاجتماعي، كشفت الأزمة عن عمق التفاوت في توزيع عبء الأزمات، إذ تحمل الفلاحون والعمال وأصحاب الدخل المحدود العبء الأكبر للانكماش، بينما استطاعت بعض فئات الوسطاء والمقرضين استغلال الأوضاع لتعزيز مواقعها، مما أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة الطبقية في المجتمع العراقي وساهم في زيادة حدة الفقر والمديونية، وزاد من الهجرة من الريف إلى المدن، مما خلق ضغوطاً ديموغرافية واجتماعية جديدة على المدن الرئيسية.
- بينت التحليلات محدودية قدرة الحكومة العراقية الفتية على مواجهة التحديات، حيث قيدتها عدة عوامل، أبرزها شح الإيرادات نتيجة انهيار الصادرات، وارتباط السياسة الاقتصادية بقيود المعاهدات مع بريطانيا، ونقص الخبرة الإدارية في إدارة الأزمات بذلك الحجم، ولمواجهة ذلك النقص، استعانت الحكومة العراقية بعدد من المستشارين البريطانيين لتقديم حلول، منهم "يونغ"، كما اهتم الملك فيصل الأول بالأمر أيضاً، مما جعل إجراءاتها، مثل تأجيل الضرائب أو محاولات تنظيم السوق، إجراءات ترقيعية لم تستطع احتواء الآثار العميقة للأزمة.

- ساهمت الأزمة في إثارة نقاش وطني مبكر حول مخاطر الاقتصاد الأحادي القائم على منتج زراعي أساسي، وضرورة العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الخارج، وهو وعي بدأ يتبلور بين بعض النخب السياسية والاقتصادية، وإن لم يتحول إلى سياسات فعلية ملموسة في المدى القصير بسبب استمرار القيود الهيكلية.
- تركت فترة الكساد الكبير بصمات دائمة على المسار اللاحق للعراق، إذ ساهمت في تعميق الإحساس بضرورة بناء مؤسسات دولة قادرة على إدارة الاقتصاد، وأظهرت الحاجة الملحة لصياغة سياسة اقتصادية وطنية أكثر استقلالية، كما أن التجربة المريرة للتبعية الاقتصادية شكلت ركيزة مهمة في الخطاب الوطني العراقي اللاحق الذي دعا إلى تحقيق السيادة الاقتصادية.

- **النتائج**
- الأزمة الاقتصادية العالمية لم تكن حدثًا عابرًا بالنسبة للعراق، بل كشفت عن هشاشة اقتصاده الفتي الذي كان يعتمد بشكل شبه أحادي على تصدير محصول التمور، مما جعله عرضة بشدة للتقلبات العالمية.
- انتقلت آثار الأزمة إلى الداخل العراقي عبر عدة قنوات، أهمها انهيار أسعار وصادرات التمور، تراجع الطلب على النفط الناشئ وانخفاض أسعاره، إضافة إلى الأزمة النقدية الناتجة عن تقلب الروبية الهندية، وهو ما أربك حركة التجارة والمعاملات المالية.
- اجتماعيًا، تحمل الفلاحون والعمال العبء الأكبر، حيث تدهورت مستويات المعيشة واتسع نطاق الفقر والمديونية، وانتشرت ظواهر مثل السخرة. كما أعادت الأزمة تشكيل الخريطة الطبقية من خلال بروز فئات جديدة من الوسطاء والمقرضين، في حين زادت الهجرة من الريف إلى المدن وظهرت أحياء عشوائية على أطرافها.
- لم تتمكن الحكومة العراقية الفتية من مواجهة الأزمة بشكل فعال بسبب شح الإيرادات وضعف الخبرة الإدارية والقيود المفروضة عليها بموجب المعاهدات مع بريطانيا. فجاءت استجابتها محدودة مثل تأجيل الضرائب أو تنظيم الأسواق، وهي إجراءات لم تستطع معالجة الأزمة جذريًا.
- أسهمت الأزمة في بروز وعي وطني مبكر بمخاطر الاقتصاد الأحادي القائم على محصول واحد، وضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الخارج، وإن بقي ذلك الوعي في حدود النقاشات النظرية دون تطبيق عملي فوري.
- تركت الأزمة بصمات بعيدة المدى على مسار العراق الاقتصادي والسياسي، إذ عززت الحاجة إلى بناء مؤسسات قوية قادرة على إدارة الاقتصاد وصياغة سياسات وطنية أكثر استقلالًا، كما رسخت فكرة السيادة الاقتصادية كجزء من الخطاب الوطني في العقود اللاحقة.

المصادر والمراجع

1. أبلبي، جويس، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، تر: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014م.
2. آل طويرش، موسى محمد، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017م.
3. الجفال، عمر، العشوائيات في بغداد أوطان في كل مكان، مجلة السفير العربي، العدد671، 2025م.
4. الجميلي، محمد كريم، ما قبل النهضة العباسية الأخيرة وما بعدها، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى، 2025م.

5. حسن، محمد سليمان، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1965م.
6. الدليمي، محمد حمزة حسين، الرفاعي، لبنى عبد المجيد، تاريخ العالم المعاصر، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م.
7. راشواي، إريك، الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جداً، تر: ضياء ورّاد، مؤسسة هنداوي للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2015م.
8. الربيعي، اسماعيل نوري، العراق والأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الأول وياسين الهاشمي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 9، العدد1، 2012م.
9. الربيعي، عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي1991 – 2003، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
10. روابح، عبد الرحمن، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوربي 2000-2014، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018م.
11. السماك، محمد أزهر، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، الطبعة الأولى، 1981م.
12. شاكر، سرود كنعان، دعوة رواد القصة العراقية لتغيير الوضع الاجتماعي، مجلة قه لاّى زانست، المجلد 8، العدد 4، 2023م.
13. الشمري، نادية جاسم كاظم، التجارة العراقية 1921-1958 دراسة تحليلية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد2، 2016م.
14. الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 1980م.
15. العزاوي، قيس جواد، الجيش والسلطة في التاريخ العثماني، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016م.
16. الغالبي، عبد الحسين جليل؛ عباس، رجاء جابر، الإصلاح النقدي وسياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد7، العدد30، 2014م.
17. غريري، أرشد مزاحم مجبل، الإتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الأمريكية وأثرها على الامن القومي العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
18. فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تر: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 2001م.
19. كواتي، فاطمة الزهراء، العلاقات التجارية الأورو- أمريكية في المجال الزراعي دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019م.
20. المخ، زهير، العراق الهاشمي 1921-1958، أي-كتب، لندن، الطبعة الأولى، 2024م.
21. https://assafirarabi.com/ar/28197/2019/12/05 .
22. https://cbi.iq/page/85 .
23. https://theqa.reviews/articles.

Sources and References

1.Nalbhi Joos, Capitalism: A Restless Revolution, trans. Rehab Salah El-Din, Hindawi Publishing House.Cairo, first edition, 2014.
2.Al-Tuwairi, Musa Muhammad, The Contemporary World Between Two Wars: From World War I to the Cold War, Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution, Amman, first edition, 2017.
3.Al-Jaffal, The Age of Slums in Baghdad: Homelands Everywhere, Al-Safir Al-Arabi Magazine, Issue 671, 2025.
4.Al-Jumaili, Muhammad Karim, Before and After the Last Abbasid Renaissance, Dar Al-Mu'taz, Amman, first edition, 2025.
5.Hasan Muhammad Sulayman, Economic Development in Iraq, Al-Maktaba Al-Asriya, Beirut, first edition, 1965.
6.Al-Ta'alimi, Muhammad Hamza Hussein Al-Rifai, Lubna Abdul Majeed, History of the Contemporary World, Abdaa Publishing and Distribution House, Amman, first edition, 2015
7.Ranway, Eric, The Great Depression and the New Deal: A Very Short Introduction, trans. Diaa Warrad, Hindawi Publishing House, Egypt, first edition, 2015.
8.Al-Rubaie, Ismail Douri, Iraq and the Global Economic Crisis 1929-1933: A Documentary Reading of the Reports of King Faisal I and Yassin Al-Hashemi, Journal of the Union of Arab Universities for Literature, Volume 9, Issue 1, 2012.
9.Al-Rubaie, Imad Hadi Alou, Iraq and the Western Alliance 1991-2003, Dar Zahran Amman, first edition, 2013
10.Rawaih Abdul Rahman, The Impact of the Global Financial Crisis on the Foreign Trade Movement of the European Economic Bloc 2000-2014, PhD Thesis, University of Mohamed Khider Biskra, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, 2018
11.Al-Sammak, Muhammad Azhar, Iraqi Petroleum Between Foreign Control and National Sovereignty, Ministry of Culture and Information, Iraq, First Edition, 1981.
12.Shaker, Surud Kiftaman, The Call of the Pioneers of the Iraqi Story to Change the Social Situation, Qayraat Magazine, Volume 8, Issue 4, 2023.
13.Al-Shammari, Nadia Jassim Kazim, Iraqi Trade 1921-1958, An Analytical Study, Journal of the Babylon Center for Human Studies, Volume 6, Issue 2, 2016.
14.Al-Shinawi, Abdul Aziz Muhammad, The Ottoman State: A Slandered Islamic State, Anglo-Egyptian Library, Egypt, first edition, 1980.

15.Al-Azzawi, Qais Jawad, The Army and Authority in Ottoman History, Egyptian National Library, Cairo, first edition, 2016.
16.Al-Ghalbi, Abdul Hussein Jalil Abbas, Raja Jaber, Monetary Reform and the Policy of the Zeros Alliance on the Iraqi Dinar, Al-Gharbi Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 7, Issue 30, 2014.
17.Arari, Arshad Muzahim Mujbil, Arab-American Security and Military Agreements and Their Impact on Arab National Security, Academic Book Center, Amman, first edition, 2013.
18.Frederick M. Shore, A New Look at Economic Growth and Its Impact on Technological Innovation, trans. Ali Abu Amsha, Obeikan Library, Saudi Arabia, first edition, 2001. www
19.Kawati, Fatima Zahra. Euro-American Trade Relations in the Agricultural Sector: A Case Study of Agricultural Export Support, PhD Thesis, University of Algiers 3, Faculty of Political Science and International Relations, 2019.
20.Al-Mukh, Zuhair Al-Iraq Al-Hashemi 1921-1958, Any Books, London, First Edition, 2024.

الهوامش:

(1) الكساد الكبير: هي أزمة اقتصادية عالمية حادة بدأت في عام 1929 واستمرت حتى أواخر الثلاثينيات، حيث شهدت انهيار أسواق الأسهم الأمريكية، وفشل البنوك والمصانع، وفقدان الوظائف والأموال، وانخفاض التجارة الدولية في العديد من الدول. امتد تأثيرها إلى معظم دول العالم، وغالبًا ما يُشار إلى بدايتها في الولايات المتحدة بانهيار بورصة وول ستريت المعروف باسم "الثلاثاء الأسود" في 29 أكتوبر 1929. ينظر: فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تر: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 2001م، ص38.

(2) العزاوي، قيس جواد، الجيش والسلطة في التاريخ العثماني، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016م، ص87.

(3) معاهدة فرساي: أبرمت معاهدة فرساي في قصر فرساي عام 1919، وكانت تهدف إلى إرساء السلام بين دول الوفاق ودول الوسط، وانتهت بتكبيد ألمانيا خسائر فادحة، فرضت المعاهدة شروطاً إقليمية وعسكرية واقتصادية صارمة على ألمانيا المهزومة، تحملتها مسؤولية الحرب ودفعت تعويضات كبيرة، كما تم تقييد قواتها المسلحة وتجريدها من مستعمراتها، ساهمت شروط المعاهدة في نشوء عصبة الأمم وكان لها دور في تطورات أدت إلى الحرب العالمية الثانية. ينظر: الدليمي، محمد حمزة حسين، الرفاعي، لبنى عبد المجيد، تاريخ العالم المعاصر، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م، ص62-63.

(4) آل طويرش، موسى محمد، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017م، ص95.

5(5) راشواي، إريك، الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جداً، تر: ضياء ورّاد، مؤسسة هنداوي للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2015م، ص71-72.

(6) كواتي، فاطمة الزهراء، العلاقات التجارية الأورو- أمريكية في المجال الزراعي دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019م، ص59.

(7) راشواي، إريك، الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جداً، ص73-82.

(8) الربيعي، اسماعيل نوري، العراق والأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الأول وياسين الهاشمي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 9، العدد1، 2012م، ص237-254.

(9) الروبية: هي اسم لوحدات العملة في دول مختلفة مثل الهند، الباكستان، سريلانكا، نيبال، وسيشل، وهي كلمة مشتقة من اللغة السنسكريتية وتعني "عملة فضية" أو "عملة معدنية، وكان العراق جزءاً من إقليم الهند النقدي، حيث كان يستخدم الروبية الهندية كعملة قانونية في تلك الفترة حتى سنة 1932. ينظر: https://cbi.iq/page/85 .

(10) الشمري، نادية جاسم كاظم، التجارة العراقية 1921-1958 دراسة تحليلية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد2، 2016م، ص224-293.

(11) أبلبي، جويس، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، تر: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014م، ص301-309.

(12) السماك، محمد أزهر، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، الطبعة الأولى، 1981م، ص344.

(13) الربيعي، اسماعيل نوري، العراق والأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، ص237-254.

(14) الشورجة: محلة قديمة وكبيرة من محلات بغداد في الجانب الشرقي منها، والشورجة تصحيف "شور جاه" أي البئر المالحة، وأصل الاسم الشورجة هو شيرج أو الشيرج، وهو دهن السمسم حيث كان هناك عدة معاصر يديرها اليهود في منطقة الشيرجة التي صحّفت إلى الشورجة. ينظر: الجميلي، محمد كريم، ما قبل النهضة العباسية الأخيرة وما بعدها، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى، 2025م، ص198.

(15) https://theqa.reviews/articles .

(16) روابح، عبد الرحمن، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوربي 2000-2014، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018م، ص17-21.

(17) المخ، زهير، العراق الهاشمي 1921-1958، أي-كتب، لندن، الطبعة الأولى، 2024م، ص330؛ شاكر، سرود كنعان، دعوة رواد القصة العراقية لتغيير الوضع الاجتماعي، مجلة قه لأى زانست، المجلد 8، العدد 4، 2023م، ص781.

(18) حسن، محمد سليمان، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1965م، ص141.

(19) نظام السخرة: هو شكل من أشكال العمل الإجباري وغير المدفوع الأجر، حيث يُفرض على الأفراد العمل لفترات زمنية محدودة في الأشغال العامة مقابل شكل من أشكال الضرائب. ينظر: الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج4، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 1980م، ص451-452.

(20) غريري، أرشد مزاحم مجبل، الإتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الأمريكية وأثرها على الامن القومي العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص208.

(21) الربيعي، عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي1991 – 2003، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص22.

(22) الغالبي، عبد الحسين جليل؛ عباس، رجاء جابر، الإصلاح النقدي وسياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد7، العدد30، 2014م، ص7.

(23) الجفال، عمر، العشوائيات في بغداد أوطان في كل مكان، مجلة السفير العربي، العدد671، 2025م، https://assafirarabi.com/ar/28197/2019/12/05 .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 671-682

The global economic crisis and its impact on Iraqi society during the period (1929-1933)

Asst . Dr Iyad Jassim Muhammad Ahmad
Ministry of Education / General Directorate of First Karkh Education / Educational Supervision
Modern History Major
Ayadj9033@gmail.com
07816092008

Abstract:

This research analytically examines the profound repercussions of the Great Depression (1929-1933), known as the "Great Depression," on Iraqi society during a highly sensitive period in its modern history—the years immediately followed the independence of the Iraqi state and its accession to the League of Nations. It highlights how the shock of the crisis, which originated in the centers of the advanced capitalist economy, was transmitted to a fragile economy almost solely dependent on the export of a single crop, dates, in addition to the modest beginnings of oil exports. It analyzes the mechanisms through which this shock was transmitted, highlighting the central role of the collapse in date prices in global markets, especially in the major Indian market, and the accompanying sharp contraction in demand and the imposition of protective customs restrictions, which led to the paralysis of trade activity and the deterioration of national revenues. The research also traces the repercussions of the crisis on the emerging oil sector and on the monetary stability linked to the Indian rupee, and the resulting disruptions to domestic trade transactions and the government's ability to spend on infrastructure projects. The research then moves on to analyze the social repercussions represented by The deteriorating living standards of farmers and workers, the widening poverty gap, and the reshaping of the class map, along with an assessment of the response of the fledgling Iraqi state institutions and their attempts to mitigate the effects, given limited resources and external constraints. By linking global factors with local dynamics, this research seeks to provide a comprehensive vision of how the Iraqi economy and society responded to one of the greatest economic shocks of the twentieth century.

Keywords: Great Depression, Iraqi economy, economic policy, Iraqi society, dates.